السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي

حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك)

أ.غلاب فاتح

جامعة المسيلة

أ.سعيداني محمد السعيد

جامعة غرداية

أ. رزيقات بوبكر

جامعة المسيلة

saidanimouha@gmail.com

Received: *Jan 2017* ***Accepted****: Fèv 2017* ***Published:*** *Mar 2017*

ملخص:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد وربما المزمن في أسعار النفط، وما يترتب عليه من إضعاف أرصدت الحسابات الخارجية والمالية العامة وإضعاف الحوكمة والمؤسسات في البلدان الريعية، ويقول الخبراء إن تحقيق تقدم ملموس في خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والمالية العامة، يتطلب من الحكومات اعتماد أنموذج اقتصادي. وتطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط. ورغم اتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا، فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة من بينها: تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين بالإضافة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: انهيار أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

رموز jel: F21, P28,Q40.

Abstract:

The global economic environment has undergone major changes as a result of the sharp decline and possibly chronic in oil prices, and the consequent weakening of Balances foreign and finance public accounts and weaken governance and institutions in the countries, and experts say the achievement of tangible progress in reducing dependence on oil as a major source of export revenues and public finance, It requires governments to adopt an economic model. And historical experiences tell us a few examples of countries and possibly Malaysia, Indonesia and Mexico are the best models for countries succeeded in diversifying their economies away from a focus on the oil. Although follow each of these countries a different path, it is clear that among them some of the things common among them: providing incentives to encourage companies to develop export markets and to support employment in the skills and education of appropriate addition to finding a stable economic environment and a climate conducive to doing business.

Key words: economic diversification, international experiences in economic diversification

(JEL) Classification: F21, P28,Q40.

تمهيد:

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في اسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل والمتغيرات، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط يصبح من البديهي القول " بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية أساس وارداتها المالية مما تؤثر ايجابيا فيها وفي اعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر في اعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر واشكاليات، بالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطا واحدا اسمه "**خطر سعر النفط**" وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والاشكاليات عند اعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا وأن تقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الأجنبية، ومن أجل أن تخفف هذه الأخيرة من حدة تأثير هذا الانخفاض كان لابد لها من اتخاذ حزمة من الاجراءات الاقتصادية ومنها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الطاع النفطي وتطوير القطعات الصناعية والزراعية وغيرها، وتبني مشاريع الاصلاح الاقتصادي والإداري واقامة تكتلات اقتصادية قوية كمناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة والتكاملات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة حتى يتسنى لها تقوية اقتصاداتها والتأقلم ايجابيا مع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط. ورغم اتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا.

أولا: مشكلة الدراسة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد وربما المزمن في أسعار النفط، وما يترتب عليه من إضعاف أرصدت الحسابات الخارجية والمالية العامة وإضعاف الحوكمة والمؤسسات في البلدان الريعية، ويقول الخبراء إن تحقيق تقدم ملموس في خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والمالية العامة، يتطلب من الحكومات اعتماد أنموذج اقتصادي. ولعل التجارب التاريخية لبلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط.

من خلال هذا الطرح كانت اشكالية الدراسة كما يلي: "**ماهي السياسات و الاستراتيجيات المنتهجة في هذه الدول (ماليزيا و اندونيسيا والمكسيك) في مجال التنويع الاقتصادي**"؟

ثانيا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط الرئيسية التالية:

1- التعرف على أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد العالمي (دول المستورة والمصدرة للنفط)؛

2- التعرف مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي؛

3- التعرف على السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

ثالثا: أهمية الدراسة

أهمية هذه الدراسة أنها تتزامن مع انهيار أسعار النفط الحاد أو المزمن، وعادت أهمية التنويع الاقتصادي إلى دائرة الضوء من جديد، إذ تعد التنمية الاقتصادية من أسمى الأهداف التي تسعى الدول الريعية لتحقيقها من أجل التخلص من صور التخلف المختلفة، وان أكثر اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تعتمد على أكثر من 90% من إيراداتها على الايرادات النفطية.

وسنقوم بالإجابة على الاشكالية أعلاه من خلال تناول المحاور الآتية:

المحور الأول: انهيار أسعار النفط أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي؛

المحور الثاني: مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي؛

المحور الثالث: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

المحور الأول: انهيار أسعار النفط أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي

1-1- أسباب انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ منتصف سنة 2014 حتى بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولارًا في جويلية 2014 إلى أقل من 35 دولارًا في جانفي عام 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 الموقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولارا في ديسمبر 2008)، ولقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى الانخفاض الحالي ويمكن ذكر أهم الأسباب لهذا الانهيار على النحو الآتي:

1-1-1- عوامل العرض والطلب

بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010) وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط كالعراق وليبيا، ونظرا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ أدى إلى ارتفاع الأسعار. ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح، فارتفاع الأسعار

خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من أماكن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا.

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاودة الامدادات في كل من العراق وليبيا ، وفي اوسط عام 2014 بدأت زياد العرض تظهر في الأسوق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب وفي سبتمبر بدأت الاسعار في الانزلاق وكانت الاسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40 % من الإنتاج العالمي) انتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق)، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نف برنت انهياره من 80 إلى 60 دولارا بالنسبة للبرميل الواحدي أوساط ديسمبر 2014، ثم ليصل غلى ما دون 50 دولارا في جانفي 2015[1].

1-2-1- قناة التوقعات المستقبلية

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره في أسعار النفط والمعادن. فخلال لعقد الماضي تنامى استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظل التوقعات بقرب رفع اسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة الامريكية والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسية من العالم كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك يؤدي إلى أمرين، أحدهما حرف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتها، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسية متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان. بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلقة بالعرض في النقاط التالية[2]:

أدى انتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدرها 4 ملايين برميل يوميا من النفط منذ عام 2008؛

وجود مناطق مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط؛

تغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى أسعار التنافسية؛

أما بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالطلب، فإن انخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35 %)، ما بين جويلية وديسمبر عام 2014، يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي:

- ركود في أوروبا؛
- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي؛

- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أمريكا غيرها من الدول المتقدمة؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

1-2- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

إن كان التأثير موسوما بالتباين في ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة خلال هذه الفترة التي يعانيها الاقتصاد العالمي من ركود منذ انفجار الازمة المالية العالمية عام 2008.

1-2-1- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المستوردة

التأثير سيكون ايجابيا في أغلب الحالات بالنسبة للدول المستوردة المتقدمة مثل (أمريكا، اليابان، ومنطقة اليورو) والدول المتحولة (الصين، الهند، وإندونيسيا، وغيرها) وذلك من خلال ما يلي[3]:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛
- انخفاض تكاليف مدخلات الانتاج من الطاقة؛
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.

1-2-2- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة

سيكون التأثير سلبيا عموما، وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة، ولكن سيكون ذلك بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول. وبوجه عام ستتأثر هذه الدول من خلال الآتي:

- انخفاض مداخيل الدول المصدرة؛
- ستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط؛
- مخاطر على الاستقرار المالي مع انهيار قيمة العملة؛
- ارتفاع معدلات التضخم.
- التحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال.

المحور الثاني: مفهوم وأهداف وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي؛

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك التي تنجم عن تقلب اسعار النفط، الأمر الذي يدفع بتلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد عل القطاع النفطي، وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها.

2-1- مفهوم التنويع الاقتصادي

- يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام بـ "تنويع الصادرات" ويعبر به بصورة خصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية[4]. ويقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين وهما: التنويع الأفقي والتنويع العمودي كما يوضح الشكل الآتي:

الشكل (1) تقسيمات التنويع الاقتصادي

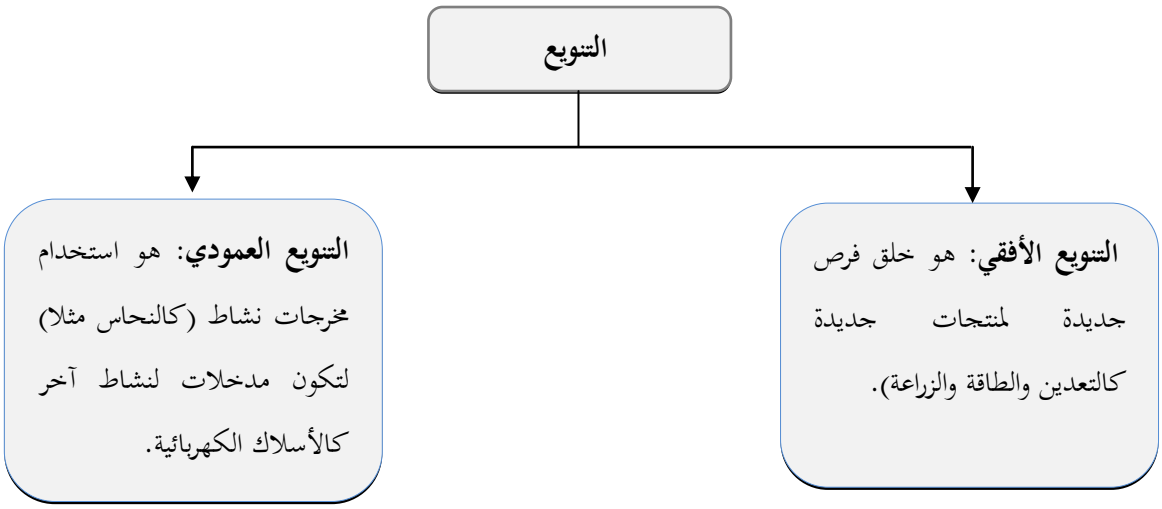

المصدر: من اعداد الباحثون.

- ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه الوسيلة اتي من خلالها يتم زيادة مصادر ايرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر على نحو ما عرفه خبراء الاتحاد الأوروبي، ويرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يعد توجها استراتيجيا للتنمية وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعته التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي[5].

2-2- اهداف اتباع سياسة التنويع الاقتصادي

يمكن ان تؤدي سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

2-2-1- حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية:

تتجلى اهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البدان التي تعتمد على النفط إذ تعد هذه السلعة سلعة عالية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى "**سياسية وطبيعية**"، وغالبا ما يكون تديد السعر لهذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار

(ارتفاعاً وانخفاضاً) والتي غالباً ما تشهدها الاسواق العالمية للنفط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات الوطنية لآثار سلبية وازمات مختلفة[6]. كإضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار. فعلى سبيل المثال انخفضت اسعار النفط بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014 وفي أواخر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عدم خفض إنتاجها. ومنذ ذلك الحين تتوقع الاسواق أن يبلغ متوسط سعر النفط حوالي 57 دولارا للبرميل الواحد في عام 2015 (بانخفاض قدره 43%) ليرتفع تدريجيا بعد ذلك غلى 72 دولارا للبرميل الواحد بحلول 2019. والشكل الموالي يبين افاق أسعار النفط.

الشكل (2) أفاق أسعار النفط

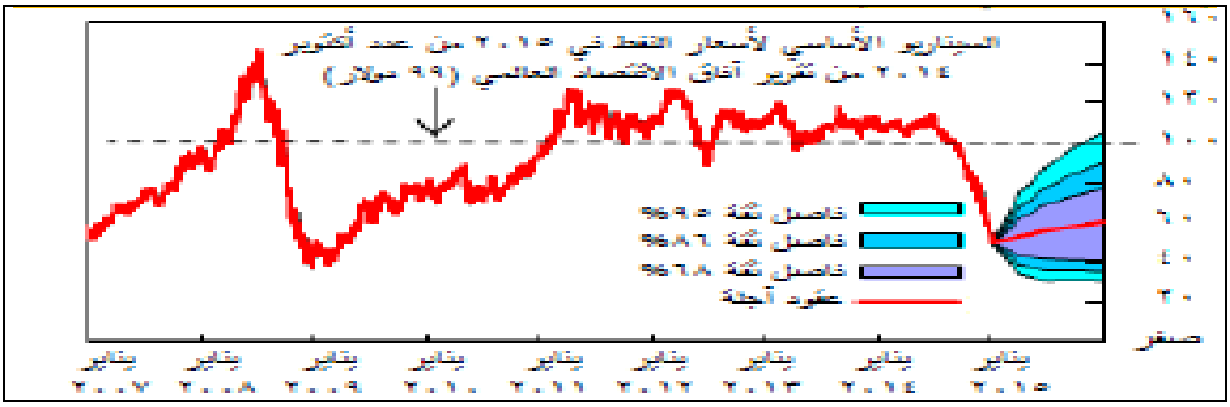

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2015، ص2.

وتواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي (الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسا الوسطى خسائر كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط وذلك لاعتماد معظم الاقتصاديات بشدة على النفط، والشكل الموالي يبين الخسائر الخارجية من انخفاض اسعار النفط من اجمالي الناتج المحلي.

الشكل (3) الخسائر الخارجية من انخفاض اسعار النفط 2015

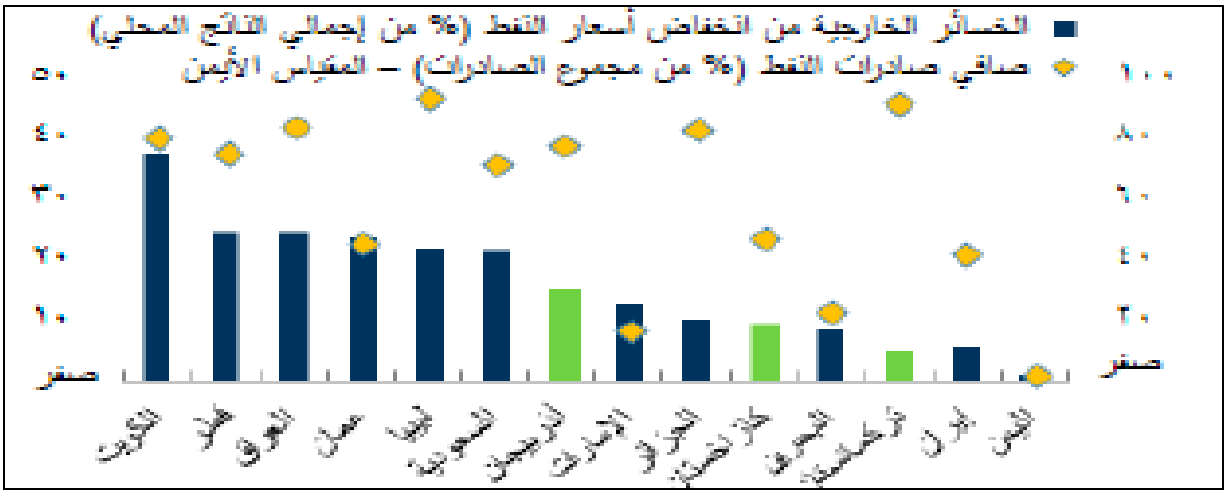

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2015، ص9.

2-2-2- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية:

شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقيق إيرادات مالية ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الاجمالي ولكن في منتصف ثمانينات القرن الماضي حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط على نحو ما تم الاشارة إليه الأمر الذي شجع فعلا على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النامية النفطية من خلال اتخاذ عدة اجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من أجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط.

فعلى صعيد القطاع الزراعي سعت العديد من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إلى تنمية هذا القطاع لتجعل منه قطاعاً فاعلاً في اقتصادها الوطني. أما في القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة ف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحظى التصنيع بأهمية كبيرة في اقتصادات البلدان النامية وينهض هذا القطاع بالدور الهام في خلق التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، يعد التصنيع عملية واسعة إذ تشمل إعادة بناء جميع فروع الاقتصاد القومي وبناء قاعدة مادية وتقنية جديدة للبلد[7].

2-2-3- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

تهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أنه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية، إن قيادات معظم البلدان النامية قد غيرت نظرتها إلى القطاع الخاص وباتت تدرك أهمية تفعيل دوره في تسيير عملية التنمية كونه الدافع والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، إذ كانت في السابق سبباً في إعاقة أنشطة ذلك القطاع.

2-2-4- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي

يهدف الاستثمار الاجنبي في الكثير من البلدان النامية إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إن بعض البدان النامية قد استفادت كثيراً من خلال الاستثمار الاجنبي خلال الفترة الممتدة بين (1980-2000) وقد ساهم النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان التي شهدت تدفق مستمر وطويل الأمد لرؤوس الأموال ونقل التقنية الحديثة وتحفيز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وزيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار. كل ذلك أدى إلى تلاشي المخاوف التي كانت تنتاب البلدان النامية بسبب عوامل التبعية والتي غالباً م يبالغ فيها حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبحت كثير من البلدان النامية تبذل جهوداً لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لما يتمتع به من مزايا وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنويع الاقتصادي[8].

2-3- أهمية التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال النقاط الآتية [9]:

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة؛
- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي؛
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

2-4- معايير التنويع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح ساسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع الاقتصادي لذلك نذكر بعض المعايير من خلال الآتي[10]:

- زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي؛
- تطور نسبة تنوع الصادرات؛
- تطور اجمالي العمالة حسب القطاع؛
- معدل ودرجة التغير الهيكلي؛
- درجة استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد.

المحور الثالث: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (ماليزيا، اندونيسيا، المكسيك) .

تُطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة بلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا. وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على ايرادات النفط أو أثر ايرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات. وفي كثير من الأحيان أيضا تشهد الاقتصادات الغنية بالنفط تراجعا في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول ايرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد، وهي الظاهرة المعروفة باسم "**المرض الهولندي**".

يبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الايرادات النفطية. وربما تكون ماليزيا واندونيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. ورغم اتباع كل هذه البلدان مساراً مختلفا فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة نذكر منها[11]:

- استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية، فعلى سبيل المثال بدأت ماليزيا استراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات. أي أن الأمر استغرق (20 عاماً) حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة.

- ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وضائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع. وبالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، كان على هذه البلدان القيام بما يلي[12]:

3-1- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:

أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والانتاجية. ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، واستخدمت شيلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة. والشكل الموالي يبين البلدان التي استهدفت تطوير صادراتها بشكل متزايد نجحت عموما في تنويع الاقتصاد، بينما كان النجاح أقل في البلدان التي لم تطبق مثل هذه الاستراتيجية.

الجدول رقم (1): الصادرات (سعر الجاري للدولار الأمريكي)

البيان / السنوات	الصادرات		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	163.6	158.3	150.2
2007	179.1	180.4	163.4
2008	203.0	213.5	175.1
2009	160.1	182.9	138.1
2010	202.2	241.7	179.3
2011	232.2	307.0	210.1
2012	231.6	288.2	222.8
2013	232.4	280.6	228.5
2014	-	-	-

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي، 2015.

من خلال الجدول اعلاه قمنا برسم منحنى كما هو مبين في الشكل (**2**) يبين تطور صادرات السلع لكل من ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2006-2014).

الشكل (4) تطور صادرت السلع بسعر الدولار الجاري.

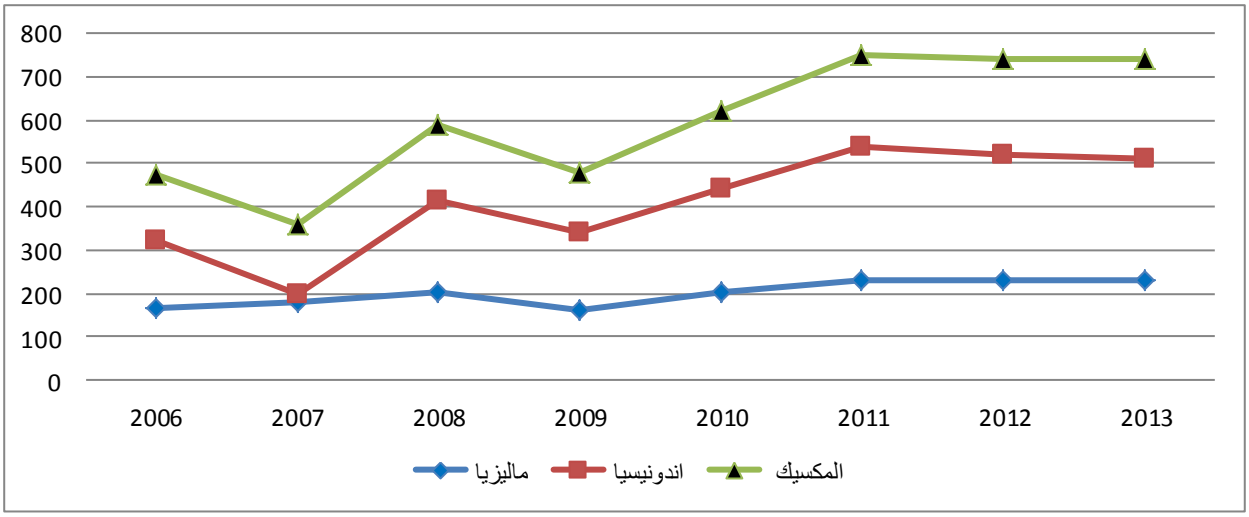

المصدر: من اعدد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه.

3-2- استخدام راس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:

في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهّل تطوير قطاع السيارات وقطاعات أخرى استراتيجية. والجدول الموالي يبين الاستثمار الأجنبي المباشر "صافي التدفقات الوافدة" (لميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، لهذه الدول.

الجدول رقم (2): الاستثمار الأجنبي المباشر الوحدة (سعر جاري للدولار الأمريكي)

البيان / السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	7,690,731,246	4,914,201,435	20,900,571,420
2007	9,071,369,835	6,928,480,000	32,320,063,590
2008	7,572,512,432	9,318,453,650	28,793,309,430

17,756,282,520	4,877,369,178	114,664,435	**2009**
26,168,229,630	15,292,009,411	10,885,614,182	**2010**
23,328,272,040	20,564,938,227	15,119,371,191	**2011**
19,491,663,030	21,200,778,608	8,895,774,251	**2012**
44,885,843,190	23,281,742,362	11,296,278,696	**2013**
24,154,173,750	26,349,225,591	10,608,698,827	**2014**

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي، 2015.

والشكل الموالي يلخص تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014) لكل من الدول الآتية: (ماليزيا، اندونيسيا، المكسيك).

الشكل رقم (5) تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2006-2014)

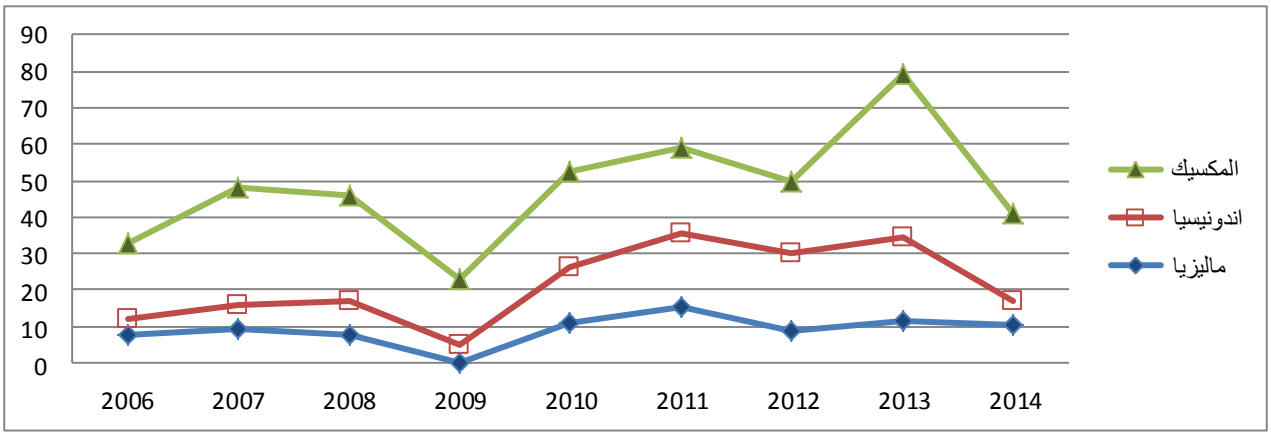

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول اعلاه

3-3- استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتسيير المخاطرة على رواد الاعمال:

استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتسيير المخاطرة على رواد الاعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدات في تخفف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات. والجدول الموالي يبين حجم صادرات هذه الدول من السلع والخدمات والتكنولوجيا المتقدمة وكذا حجم واردات السلع والخدمات.

الجدول رقم (3) الصادرات و الواردات

البيان / السنوات	الصادرات						الواردات		
	صادرات السلع والخدمات			صادرات التكنولوجيا المتقدمة			واردات السلع والخدمات		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	179.0	50.5	53.2	63.49	6.03	35.90	90.4	25.6	28.9
2007	166.4	48.8	53.6	65.22	5.36	33.48	86.3	25.4	29.3
2008	154.1	52.4	55.4	42.79	5.76	33.39	77.2	28.8	30.2
2009	138.9	39.6	52.7	50.97	6.03	31.18	71.1	21.4	28.8
2010	142.4	38.9	58.0	59.33	5.74	37.65	71.0	22.4	31.1
2011	139.5	42.7	60.8	61.12	5.72	40.79	69.7	23.9	32.6
2012	134.8	41.6	63.4	61.22	4.96	44.02	68.5	25.0	33.8
2013	134.3	40.5	61.2	60.37	4.81	45.41	67.1	24.8	32.7
2014	131.1	39.9	62.5	–	–	–	64.6	24.5	33.5

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على صندوق النقد الدولي 2015.

3-4- الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود راس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياطات القطاع، إلى جانب البنية التحتية المنشآت الصناعية اللازمة. فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

الجدول رقم (4) اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان

البيان / السنوات	اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	58	61	57
2007	58	62	57
2008	58	62	57
2009	57	63	58
2010	57	63	59
2011	57	63	57
2012	58	64	59
2013	58	64	59
2014	58	64	59

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، .2015

3-5- إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية:

يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية. وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا. أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

خاتمة:

ما الذي يمكن أن تتعلمه الدول العربية الريعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من هذه التجارب في ظل انهيار أسعار النفط الحاد وربما المزمن، لأن الزيادة تنويع اقتصاداتها سيتطلب مزيداً من الاتساق في الحوافز المتاحة للشركات والعمالة وتركيز سياستها الداعمة لتنويع الاقتصاد وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، ومعالجة الافتقار إلى المنافسة في بعض الاسواق المحلية، وضمان نظم للتعليم والتدريب لتوفر المهارات اللازمة خاصة للقطاع الخاص، ولن يتحقق ذلك إلا باتباع السياسات والاستراتيجيات التي نوجزها في ما يلي:

- استراتيجية دعم التصنيع بحسب "**رويدريك واقتصاديين آخرين**" وهي استراتيجية "**الجزرة والعصا**"، ومن أمثلتها تجربة دول شرق آسيا الناجحة التي يمكن إجمالها في القول الآتي "لا تحصل على الدعم إلا في حال بقاء أداءك إيجابيا في الأسواق العالمية" والجزرة هي العائد للمستثمر (الأول)، مقابل عملية اكتشاف التكلفة التي تكون من خلال حماية تجارية من المنافسة الاجنبية وتقديم رأس لمال لبدء الاستثمار.
- منع استمرار الاخفاق إذ أن السياسة الاقتصادية الجيدة هي التي تمنع الفاشلين، فدور السياسات إذن ليس انتقاء الرابحين بل هو منع استمرار الفاشلين وهو أمر يقضي فرزاً سريعاً للبرامج الفاشلة ومنع استنزاف الموارد إلى ما لا نهاية. لأن السياسة الاقتصادية تجريبية بطبيعتها ودعم الصادرات من أمثل الدلالات على دعم الناجحين، بدلا من الخاسرين، بمعنى آخر دعم ذوي القدرة التنافسية في المستوى الخارجي، وهو أيضا مثال جيد بالنسبة إلى الدعم المرتبط بالأداء. وفي تجربة دول شرق آسيا الناجحة مثال عملي مؤكد لدعم الصادرات من خلال استراتيجية الجزرة والعصا.
- الحد من تركّز الأسواق والثروة وذلك من خلال سن قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها على اسس تضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محلياً وخارجياً، وهذا كله يدفع نحو التنويع.
- استهداف أنشطة ذات اثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات مقارنة بالأنشطة الاخرى.
- التحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الانتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وتطويرها وبناء رأس المال البشري.
- دعم برامج الأبحاث والتطوير واكتساب المهارات والتكنولوجيا من الخارج بدلاً من استيرادها. فقد كان النمو السريع في الصين بسبب الإصرار على الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتنويع الصادرات، ويمكن أن نتبين من تجارب دول كثيرة مثل بنغلاديش، والهند، وتايوان، وتشيلي، وكوريا الجنوبية، أن مفتاح نمو الصناعات كان هو التقليد.
- توافر البنى التحتية والمرافق العامة الملائمة للقطاع المنتج، وذلك من قبيل المختبرات العامة، والأبحاث والتطوير والتدريب المهني والتقني، وتوافر الطاقة والماء، وشبكات المواصلات والاتصالات الحديثة والمتطورة، وموانئ جوية وبرية وبحرية، ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة، فكلها تثبت أنها مهمّة لجذب الأعمال.
- لابدّ من توافر النزاهة والكفاءة في السلطة المسؤولة عن رسم السياسة الاقتصادية بصفة عامة، فمن الشائع الشكوى من قلة الكفاءة والفساد، ولكن دائما توجد جيوب من الكفاءات ذات القدرة التنافسية.

"وفي الأخير يمكن القول أن شروط نجاح التنويع الاقتصادي هو إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف".

الإحالات والمراجع:

[1] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، **ص** 4.

[2] مرجع نفسه، ص 6.

[3] البنك العالمي 2015.

[4] Hivdt M, **Economic Diversification in GCC Countries**, Past Records and Future Trends, NO27, Kuwait Program on Development, Govemance and Globalization in Gulf States,2013.

[5] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، 2014، ص3.

[6] محمد صالح جسام الدليمي، **الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية**، 2015، ص15.

[7] اسماعيل حمادي مجبل العيساوي، **سياسة التنويع الاقتصادي وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط " المملكة العربية السعودية نموذجا**" مذكرة ماجستير في الادارة الاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، 2009، ص ص15-16.

[8] المرجع نفسه، ص ص19-20.

[9] الاسكوا، **التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا**، الامم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 17.

[10] المرجع نفسه، ص 12.

[11] نشرة الصندوق النقد الدولي ، 22 ديسمبر 2014، ص2.

[12] المرجع نفسه، ص ص 7-8.